النفط الكويتي يرتفع إلى 44.27 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 17 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ 27ر44 دولار أمريكي مقابل 10ر44 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية واصلت أسعار النفط اول أمس ارتفاعها في سابع جلسة على التوالي مع انخفاض عدد منصات الحفر الأمريكية وبيانات عن زيادة في الطلب الصيني.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 50 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 92ر47 دولار كما ارتفع سعر برميل الخام الأمريكي 11ر1 دولار ليصل إلى 04ر46 دولار.

التقرير أكد أنها أكبر الإشكالات التي تهدد سياسات بنك الكويت المركزي

«الشال»: المتغيرات المؤثرة في حركة أسعار الفائدة أصبحت خارج السيطرة

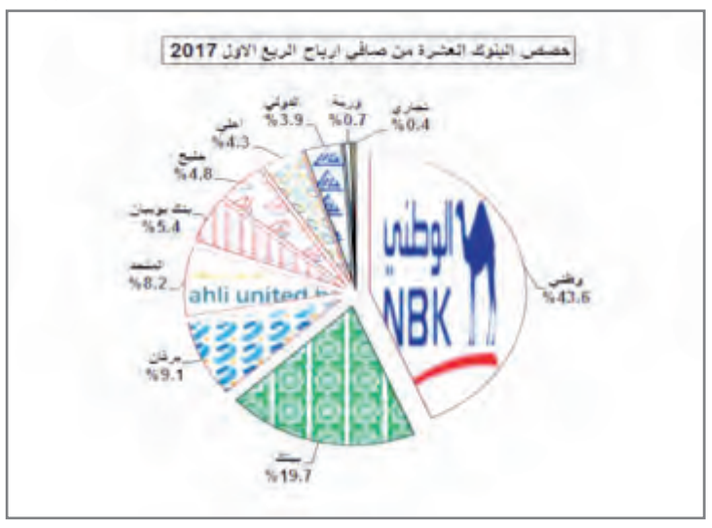

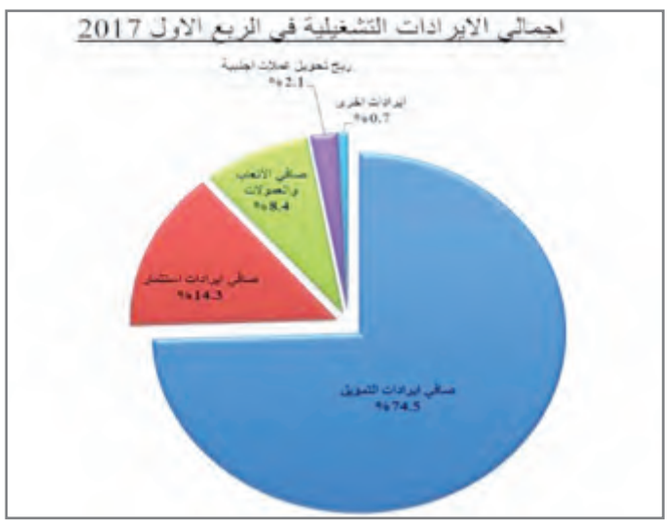

البيان	2017/03/31 (ألف دينار كويتي)	2016/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	1,313,517	859,564	465,793	%54.6	↑
مجموع المطلوبات	1,143,945	756,651	446,337	%59.2	↑
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	95,849	92,846	3,067	%3.3	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	7,685	4,758	2,927	%61.5	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	2,944	2,626	318	%12.1	↑
المخصصات	2,397	840	1,557	%185.6	↑
الضرائب	50	14	36	%257.1	↑
صافي الربح	1,394	350	1,044	%297.6	↑
المؤشرات					
***العائد على معدل الموجودات	%0.1	%0.2			↑
***العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%1.5	%1.4			↑
***العائد على معدل رأس المال	%1.2	%1.2			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	1.5	0.5	1	%207.9	↑
القيمة سعر السهم (فلس)	257	190	70	%36.8	↑
المضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	40	113.3			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.5	1.9			

- هشاشة النمو الاقتصادي دفعت المركزي إلى تثبيت سعر الخصم على الدينار
- المركزي خالف الفيدرالي 10 مرات في زيادة الفائدة و11 مرة بالخفض
- السماح بتقليص جاذبية الدينار بعدم رفع الفائدة مقابل الدولار يهدد توطينه
- الاحتياطيات النفطية في الشرق الأوسط تسهم بـ 47.7 بالمئة من الاحتياطي العالمي
- قطاع البنوك حقق نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح إذ بلغت 196 مليون دينار

قال التقرير الاسبوعي الصادر عن «الشال» امس السبت أنه في سنة ونصف السنة، أي منذ 16 ديسمبر 2015، وحتى 14 يونيو 2017، رفع بنك الإحتياط الفيدرالي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي أربع مرات، بمعدل ربع النقطة المئوية في كل مرة لتصبح 1.25%. وكان سعر الفائدة الأساس ثابت وقريب من الصفر (0.25%) منذ أزمة العالم المالية في عام 2008 وحتى ديسمبر 2015، ذلك لأن قلق الفيدرالي الأمريكي كان حول تحفيز النمو الهش وليس الخوف من التضخم. وحتى عندما رفعها لأول مرة في 16 ديسمبر 2015 مع وعد برفعها ثلاث مرات في عام 2016، لم يرفعها سوى مرة واحدة مع نهاية عام 2016 بسبب إستمرار ضعف معدلات التضخم وضعف سوق العمل وهشاشة نمو الاقتصاد العالمي.

البنك المركزي

وقام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم على الدينار الكويتي ربع نقطة مئوية أيضاً في 17 ديسمبر 2015 و15 ديسمبر 2016 و16 مارس 2017 متزامناً مع الزيادات الثلاث للفيدرالي الأمريكي، ولكنه قرر عدم رفع سعر الخصم في يونيو الحالي، ليخالف هذه المرة تبعيته لحركة سعر الفائدة على الدولار الأمريكي منذ ديسمبر 2015. وتلك ليست سابقة في التاريخ الحديث، فمنذ بداية الألفية الحالية، رفع أو خفض الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي 47 مرة، خالفه بنك الكويت المركزي 10 مرات في جانب الزيادة، وخالفه 11 مرة في حالة الخفض، بينما تحرك بنك الكويت المركزي منفرداً مرة واحدة في حالة الزيادة، و5 حالات خفض منفرداً أيضاً لسعر الخصم. وفي آخر تقرير كتبناه حول حركة سعر الفائدة في ديسمبر 2016، ذكرنا أن خيار بنك الكويت المركزي أصبح بين السيئ والأسوأ، السيئ، هو رفع سعر الفائدة أسوة بالدولار الأمريكي ليضحي بالقلق على النمو الضعيف للاقتصاد الكويتي، مقابل توطين الدينار الكويتي، والأسوأ السماح بتقليص جاذبية الدينار الكويتي بعدم رفع أسعار الفائدة على الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي مما قد يهدد توطينه، أي النزوح إلى الودائع الدولارية، وفي ذلك إضرار بالنمو.

في هذه المرة، يبدو أن هشاشة النمو الاقتصادي المحلي والانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط رغم تمديد إتفاق خفض إنتاجه، وصعوبة بيئة التشغيل لدى البنوك بسبب ضعف النمو الاقتصادي وبسبب الأحداث الجيوسياسية السلبية وآخرها الإنشقاق على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، دفعت بنك الكويت المركزي إلى تثبيت سعر الخصم على الدينار الكويتي. وللتعويض على أصحاب الودائع، قام برفع سعر الفائدة على خصم الأوراق التجارية الحكومية –السندات– ربع نقطة مئوية، وفي ذلك تعويض للبنوك يتيح لهم رفع العائد على الودائع بنفس المقدار. ويمثل هذا الإجراء محاولة بنك الكويت المركزي في أن يبقي هامش الفرق للفائدة على الودائع لصالح الدينار الكويتي مع الدولار الأمريكي كما هو، بينما يبقى سعر الفائدة على القروض دون تغيير تشجيعاً للإقتراض، ويتحمل هو تكلفة الزيادة لسعر الريبو أو خصم الأوراق التجارية. تلك عملية مركبة للتوفيق ما بين هدف توطين الدينار الكويتي، وهدف دعم سوق الإئتمان، وهي ليست بلا تكلفة، ولكنها تمثل أدنى تكلفة ممكنة في الظرف الحالي. أكبر الإشكالات التي باتت تهدد سياسات بنك الكويت المركزي، هي أن معظم المتغيرات المؤثرة في حركة أسعار الفائدة باتت خارج نطاق سيطرته، فالفيدرالي الأمريكي قد يرفع أسعار الفائدة مجدداً في أي ربع قادم، والسياسة المالية المحلية لازالت طاغية ومنفلتة، والأحداث الجيوسياسية لا أحد يتحكم في مسارها.

إحصاءات الطاقة 2016

يشير عدد 2017 المُعَنوَن «مراجعة إحصاءات الطاقة العالمية» والصادر عن شركة «بريتش بتروليوم» (BP)، والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني على الإنترنت، إلى أن معدل نمو إستهلاك الطاقة العالمي، في عام 2016، ظل منخفضاً عند نحو 1%. وكانت معدلات النمو في استهلاك الطاقة في العالم، مقارنة بمستوى عام 2015، قد بلغت في عام 2016، 2.8% للطاقة المائية، 1.6% للنفط، و1.5% للغاز الطبيعي، و1.3% للطاقة الذرية، و1.7%– للفحم الأكثر تلويثاً.

وبلغ حجم الاحتياطي للنفط التقليدي العالمي، نحو 1706.7 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 15.2 مليار برميل، مقارنة بنهاية عام 2015. ولا يزال صلب الاحتياطيات النفطية في منطقة الشرق الأوسط، التي تسهم بنحو 813.5 مليار برميل، أي بما نسبته نحو 47.7% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي، –ونحو 99.3% منه– أي من الـ –47.7% يقع في منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين إضافة إلى إيران والعراق). وتسهم أمريكا الجنوبية والوسطى بما نسبته 19.2%، أي نحو 327.9 مليار برميل، فيما تسهم أمريكا الشمالية بما نسبته 13.3%، أي نحو 227.5 مليار برميل، وأوروبا وآسيا الوسطى بما نسبته 9.5%، أي نحو 161.5 مليار برميل، وأفريقيا بما نسبته 7.5%، أي نحو 128 مليار برميل، وأخيراً، آسيا الباسيفيك بما نسبته 2.8%، أي نحو 48.4 مليار برميل.

وأنتجت منطقة الشرق الأوسط، في عام 2016، ما نسبته 34.5% من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 92.150 مليون برميل، يومياً، (السعودية 13.4%، إيران 5%، العراق 4.8%، الإمارات 4.4% والكويت 3.4%)، وهي التي تسهم –كما سلف– بنحو 47.7% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي. وأنتجت أمريكا الشمالية ما نسبته 20.9% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 13.4%)، وأنتجت أوروبا وآسيا الوسطى ما نسبته 19.2% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (روسيا الاتحادية 12.2%)، وأنتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 8.7% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الصين 4.3%)، وأنتجت أفريقيا ما نسبته 8.6% من حجم الإنتاج النفطي العالمي، وأنتجت أمريكا الجنوبية والوسطى ما نسبته 8.1% من حجم الإنتاج النفطي العالمي.

واستهلكت آسيا الباسيفيك نحو 34.8% من حجم الاستهلاك النفطي العالمي (الصين 12.8%، الهند 4.6%، اليابان 4.2%، وكوريا الجنوبية 2.9%)، بينما استهلكت أمريكا الشمالية نحو 24.7% (الولايات المتحدة الأمريكية 20.3%)، واستهلكت أوروبا وآسيا الوسطى نحو 19.5% (روسيا الاتحادية 3.3%)، أي إن النفط يُستهلك في الغالب خارج مناطق تركز احتياطياته، مع ملاحظة أن ثقل الاستهلاك بات يميل إلى شرق تركز إحتياطاته، وسوف يتزايد هذا الميلان، بمرور الزمن، إذ أصبحت الصين والهند واليابان تستهلك أكثر مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبلغ مساهمة الشرق الأوسط من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي نحو 42.5%، وتستحوذ إيران على نحو 18% من حجم الاحتياطي العالمي، وقطر على نحو 13%، والسعودية على نحو 4.5%، والإمارات العربية المتحدة على نحو 3.3%. أما أوروبا وآسيا الوسطى فلديهما من حجم الاحتياطي العالمي ما نسبته 30.4% (روسيا الاتحادية 17.3% وتركمانستان 9.4%)، وتنتج نحو 28.2% من حجم إنتاج الغاز الطبيعي العالمي (روسيا الاتحادية 16.3%)، وتستهلك أوروبا وآسيا الوسطى نحو 29.1% من حجم الاستهلاك العالمي (روسيا الاتحادية 11%). وتنتج أمريكا الشمالية نحو 26.7% من حجم الإنتاج العالمي، رغم إنها لا تملك سوى ما نسبته 6% من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. وتستهلك أمريكا الشمالية أكثر، قليلاً، مما تنتج من الغاز الطبيعي، أي نحو 27.3% من حجم الاستهلاك العالمي، (الولايات المتحدة الأمريكية 22%)، وتستهلك آسيا الباسيفيك نحو 20.4%، ولديها نحو 9.4% من حجم الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو 16.3% من حجم الإنتاج العالمي، وذلك يعني أن تركز استهلاك الغاز الطبيعي مازال أكبر في مواقع إنتاجه.

ويتوزع احتياطي الفحم على نحو مختلف، إذ لدى آسيا الباسفيك نحو 46.5% من حجم الاحتياطي العالمي، (الصين 21.4%، أستراليا 12.7% والهند 8.3%)، ولدى أوروبا وآسيا الوسطى نحو 28.3% (روسيا الإتحادية 14.1%)، ولدى أمريكا الشمالية نحو 22.8w% (الولايات المتحدة الأمريكية 22.1%) وكذلك في جانب الإنتاج، تتفوق آسيا الباسيفيك على ما عداها بنصيب 71.6% من حجم الإنتاج العالمي (الصين 46.1%). وتنتج أوروبا وآسيا الوسطى ما نسبته 11.5% من حجم الإنتاج العالمي (روسيا الإتحادية 5.3%)، بينما تنتج أمريكا الشمالية ما نسبته 11% (الولايات المتحدة الأمريكية 10%). وتستهلك آسيا الباسيفيك ما نسبته 73.8% من حجم الاستهلاك العالمي (الصين 50.6%)، وتستهلك أوروبا وآسيا الوسطى نحو 12.1%، فيما تستهلك أمريكا الشمالية نحو 10.4%، ويلاحظ، مما سبق، أن خاصية تركز احتياطيات الفحم في دول الاستهلاك هي ما يبرر نمو الطلب عليه، ونمو استهلاكه، بالتالي، رغم كونه المصدر الأكثر تلويثاً من بين مصادر الطاقة.

وختاماً، لازال النفط يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة، فهو يستحوذ على نحو 33.3% من الإجمالي، تاركاً نحو 28.1% للفحم، ونحو 24.1% للغاز الطبيعي، ونحو 6.9% للطاقة المائية، ونحو 4.5% للطاقة الذرية و3.2% للطاقة المتجددة.

قطاع البنوك

حقق قطاع البنوك، ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، إذ بلغت أرباح الربع الأول 2017، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، نحو 196 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره 12.6 مليون دينار كويتي، أو بنحو 6.9%، مقارنة بنحو 183.4 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 75.1 مليون دينار كويتي، أو نحو 23.9%، وصولاً إلى نحو 388.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 313.6 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بنحو 8.8% مقابل انخفاض في إجمالي مصروفاتها بنحو 1.1%، وانعكس الأثر مباشرة على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك. وعلى الرغم من نمو الإيرادات إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في الربع الأول نحو 162.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 132.9 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 22.3%، بينما انخفضت بنحو 2% عن الربع الأخير من عام 2016، حيث بلغت 166 مليون دينار كويتي، وعليه، فإن ارتفاع إجمالي المخصصات قد يؤثر سلباً على ارتفاع صافي أرباح البنوك ما لم يستمر التحسن في بيئة التشغيل وهو أمر يكتنفه شك كبير.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 121.8 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 62.2% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 3.7% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 74.1 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 37.8% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 12.6% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الربع الأول ظل ينمو بمعدلات أعلى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أساس سنوي، نحو 14 مرة، مقارنة بنحو 13.9 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وارتفع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي، ارتفاعاً طفيفاً، إلى نحو 1.1%، مقارنة بنحو 1%، بينما حافظ معدل العائد على حقوق الملكية على نحو 8.5%، ثابتاً، للفترتين.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى قيمة في أرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 85.4 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 15 فلساً كويتياً)، أو نحو 43.6% من صافي أرباح القطاع المصرفي، بارتفاع بنحو 8.1%، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2016، وذلك لارتفاع عائدات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى أرباح بنحو 38.6 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 6.8 فلساً)، أو نحو 19.7% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 13.1%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة زيادة صافي إيرادات التمويل وأتعاب العمولات وإيرادات الاستثمار. وحقق «بنك وربة» على أعلى نمو في الأرباح وبنحو 297.6%، إذ بلغت أرباحه نحو 1.3 مليون مقارنة بنحو 328 ألف دينار كويتي، نتيجة ارتفاع المحفظة التمويلية بنحو 66% مقارنة مع الربع الأول 2016، إضافة إلى ارتفاع صافي إيرادات الأتعاب والعمولات. بينما حقق «البنك التجاري الكويتي» أرباح بلغت نحو 795 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 7.8 مليون دينار كويتي، أي متراجعاً بنحو 89.8%، نتيجة ارتفاع المخصصات بنحو 36.7% خلال الربع الأول، وهي أعلى مخصصات ربع سنوية يحجزها البنك منذ عام 2013، وبذلك يكون البنك الوحيد الذي تراجعت أرباحه من بين البنوك العشرة في الربع الأول 2017.

نتائج وربة

أعلن البنك عن نتائج أعماله، للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك – بعد خصم الضرائب–، بلغ نحو 1.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 328 ألف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. أي أن البنك استمر في أدائه الموجب وتحقيق نمو في أرباحه بنحو 976 ألف دينار كويتي. ويعود الفضل إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، حيث ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.1 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 7.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 4.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع مكونات الإيرادات التشغيلية، بما فيها بند صافي إيرادات تمويل بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 5.7 مليون دينار كويتي، (وتشكل نحو 74.5% من إجمالي الإيرادات) مقارنة مع نحو 3.5 مليون دينار كويتي، (نحو 72.4% من الإجمالي). وارتفع بند صافي الأتعاب والعمولات بنحو 448 ألف دينار كويتي وصولاً إلى نحو 650 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 202 ألف دينار كويتي. وارتفع، أيضاً، بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 169 ألف دينار كويتي، وصولا إلى 1.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 928 ألف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 318 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3.9 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 3.6 مليون دينار كويتي. وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، ما عدا بند الاستهلاك الذي حقق انخفاض بنحو 41 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 51.3%، بعد أن كانت نحو 76%. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، عندما بلغ نحو 2.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، عندما بلغ نحو 800 ألف دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 16.9% للأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 6.9% للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 188.4 مليون دينار كويتي، ونسبته 16.7%، ليصل إلى نحو 1.315 مليار دينار كويتي، مقابل 1.127 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 485.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 58.6%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ 829.6 مليون دينار كويتي. وارتفع بند مديونو التمويل بنحو 142.7 مليون دينار كويتي، أي نحو 17.2% وصولاً إلى نحو 970.5 مليون دينار كويتي (73.8% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 827.9 مليون دينار كويتي (73.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 63.9%، أو نحو 378.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 592.2 مليون دينار كويتي (71.4% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مديونو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 85.6% مقارنة بنحو 81.1%. وارتفع، بند إيداعات لدى البنوك بنحو 22 مليون دينار كويتي، أي بنحو 13.2%، وصولاً إلى نحو 188.9 مليون دينار كويتي (14.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 166.9 مليون دينار كويتي (14.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 39.7%، أي نحو 53.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 135.2 مليون دينار كويتي (16.3% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 110.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.7% لتصل إلى نحو 1.143 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.032 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وحقق ارتفاعاً بنحو 406.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 55.2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.9%، بعد أن كانت نحو 88.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 5.5%، مقارنة بنحو 1.4%، وارتفع، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 5.2%، مقارنة بنحو 1.3%، وارتفع، أيضًا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) حين بلغ نحو 0.4%، مقارنة بنحو 0.2%. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 1.3 فلس مقارنة بنحو 0.3 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.5 ضعف مقارنة بنحو 1.9 ضعف.

الشركة الأحمدية الأولى العقارية ش.م.ك. (مقفلة)
Al-Ahmadia Al-Oula Real Estate Co. K.S.C. (closed)

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

يسر مجلس إدارة الشركة الأحمدية الأولى العقارية - ش.م.ك. (مقفلة) تذكير السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 المقرر انعقادها يوم الأثنين الموافق 10 يوليو 2017 في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا وذلك في مقر الهيئة العامة للصناعة - القاعة الرئيسية (1) ، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بالحضور أو من ينوب عنهم مراجعة الشركة في مقرها الكائن في منطقة دسمان - شارع الخليج العربي - قطعة رقم (1) - قسيمة رقم 800060 خلال المواعيد الرسمية من يوم الأحد إلى يوم الخميس من الساعة 8:00 صباحا إلى الساعة 3:30 ظهرا وذلك لاستلام الآتي:

1 - نسخة من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
2 - نسخة من تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
3 - صورة من البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
4 - دعوات الحضور والتوكيلات.

وذلك قبل موعد اجتماع الجمعية العامة العادية وذلك خلال ساعات العمل الرسمية المذكورة أعلاه هاتف رقم 22438174 - 22438177.

والله ولي التوفيق
رئيس مجلس الادارة